المؤشر السعري
5823.3
بتغير قدره
-18
0.31%

استقرار سعر صرف الدولار مقابل الدينار عند مستوى 0,278 دينار

كونا: استقر سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الدينار الكويتي أمس عند مستوى 0,278 دينار في حين انخفض سعر صرف اليورو ليسجل 0,361 دينار مقارنة بأسعار يوم أول من أمس.
وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني إن سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار استقر عند مستوى 0,430 دينار في حين بقي سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار وانخفض سعر صرف الفرنك السويسري الى مستوى 0,291 دينار.

في إطار مراجعتها لجميع تصنيفات بنوك الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

«ستاندرد آند بورز» تثبت تصنيفات «الوطني» في الأجل الطويل عند +A بنظرة مستقبلية مستقرة

ثبتت وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني تصنيفات بنك الكويت الوطني في الأجل الطويل عند +A بنظرة مستقبلية مستقرة، وذلك في إطار مراجعتها لكافة تصنيفات بنوك الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
وأكدت الوكالة أن تصنيفات الوطني تعكس «متانة مركزه المالي وقوة رسملته وربحيته وجودة أصوله المرتفعة»، فيما تعكس نظرتها المستقرة توقعاتها بأن «يحافظ الوطني على أدائه القوي ومتانة مركزه المالي خلال الفترة المقبلة».
وتبرز أهمية قرار الوكالة تثبيت تصنيفات بنك الكويت الوطني المرتفعة في ظل التطورات الاقتصادية على الساحة العالمية والتي انعكست على تصنيفات كبرى البنوك العالمية، بالإضافة إلى ما تشهده المنطقة العربية من أحداث وتطورات سياسية انعكست سلبا على البيئة الاقتصادية عموما.
وأكدت الوكالة أن «أصول الوطني أظهرت مناعة قوية على خلاف معظم منافسيه»، مشيرة إلى أن نسبة القروض المتعثرة من إجمالي محفظة الائتمان لدى الوطني تبلغ مستوى منخفضا لا يتجاوز 1,6٪، فيما يتمتع البنك بنسبة تغطية جيدة لهذه القروض.
وأضافت ان «الوطني» يتمتع بمركز مالي قوي، مدعوما بموقعه الريادي في الكويت وسجله الطويل من الأداء المتميز والمستقر وإدارته الجيدة، كما أن حجم ميزانية الوطني وموقعه في السوق يخولانه أن يتعامل مع صفوة العملاء من حيث الحجم وجودة الأصول.

أصول «الوطني» أظهرت مناعة قوية على خلاف معظم منافسيه

وأكدت الوكالة أن الوطني هو أكبر بنك في الكويت ويتميز بتنوع إيراداته، كما انه يتمتع بمستويات مريحة من السيولة وبمرونة في استقطاب الودائع الجديدة بفضل سمعته وشبكته المصرفية القوية.
وقالت ان الوطني يتمتع برسملة قوية وربحية مرتفعة، متوقعة أن يواصل الوطني سياسته المتحفظة في إدارة نموه العضوي محليا وإقليميا.
وكانت وكالة «موديز» قد ثبتت مؤخرا تصنيفاتها لبنك الكويت الوطني عند Aa3، بنظرة مستقبلية مستقرة أيضا، ما يؤكد إجماع وكالات التصنيف العالمية على قوة الوطني وجودة أصوله المرتفعة وريادته في السوق المحلي، بالإضافة إلى رسملته القوية واستقرار جهاز إدارته وسمعته الممتازة.
كما يحظى «الوطني» بإجماع عالمي غير مسبوق على اختياره أفضل بنك في الشرق الأوسط من قبل «ذي بانكر» و«يوروماني» و«جلوبال فاينانس» في العام 2011، للعام الثاني على التوالي، وهو ما لم يسبق لأي مؤسسة مالية أن حققته، فيما أكد «الوطني» موقعه في قائمة «جلوبل فاينانس» لأكثر 50 بنكا أمانا في العالم للعام الرابع على التوالي.

خلال يومي 16 و17 الجاري

«VIVA» تعلن عن مضاعفة مدة الاتصال إلى البحرين بمناسبة عيدها الوطني

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية (VIVA)، وفي إطار خطتها الدائمة بمشاركة أبناء الدول الشقيقة والصديقة المقيمين في الكويت فرحتهم بالأعياد الوطنية لبلادهم، أن مدة الاتصال بمملكة البحرين الشقيقة ستكون مضاعفة، وذلك طوال يوم 16 و17 ديسمبر الجاري، احتفاء بعيدها الوطني الذي يصادف اليوم.
وسوف يتمكن جميع عملاء «VIVA» سواء مشتركو الدفع المسبق أو الدفع الآجل من الاستفادة من هذا العرض، حيث سيكون بإمكان المتصل إلى مملكة البحرين التحدث لمدة عشر دقائق متواصلة بقيمة 5 دقائق فقط خلال المدة المحددة للعرض.
وذكرت الشركة أنها تقدم هذا العرض في إطار حرصها الشديد على مشاركة عملائها كافة في جميع مناسباتهم خصوصا أنها تعتبرهم الشريك الرئيسي لها في نجاح واستمرارية الشركة في تقديم أفضل العروض والخدمات. واعربت «VIVA» في بيان صحافي عن خالص التهاني للشعب البحريني الشقيق، وبخاصة أبناء مملكة البحرين المقيمين في الكويت، مؤكدة أن هذه المشاركة الرمزية من «VIVA» تجسد بعض مشاعر البهجة والسعادة بمناسبة العيد الوطني للمملكة.

عمومية «إستراتيجيا» توافق على تخفيض مجلس إدارة الشركة إلى 6 أعضاء

جانب من عمومية الشركة (قاسم باشا)

وافقت الجمعية العمومية غير العادية لشركة استراتيجيا للاستثمار والتي عقدت أمس في وزارة التجارة والصناعة بنسبة حضور بلغت 80,8٪ على تعديل نص المادة 13 من النظام الأساسي للشركة بحيث يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من 6 أعضاء بدلا من 7 أعضاء.

● أحمد مغربي

..والوكالة تثبت تصنيف «بيتك» على المدين القصير والطويل لما يتمتع به البنك من مستويات ملائمة من السيولة والإيرادات

أكدت وكالة التصنيف العالمية ستاندرد أند بورز التصنيف الائتماني لبيت التمويل الكويتي «بيتك» عند A-2 و A للمدين القصير والطويل على التوالي، مع الاحتفاظ بالنظرة المستقبلية، مشيرة إلى الموقع المهم الذي يحتله في السوق، وما يتمتع به من مستويات ملائمة من السيولة والإيرادات بالإضافة إلى معدل كفاية رأس المال.
وذكرت الوكالة انه بعد المراجعة، فإنها تثبت تصنيفها الائتماني لـ«بيتك» وفق المستويات السابقة، مؤكدة أن «بيتك» بنك مهم للغاية في الكويت، وأن جهود الحكومة- التي تساهم فيه بحصة كبيرة- ومساندتها بقوة للقطاع المصرفي مستمرة.
وفي تعليق على تقرير الوكالة، قال مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي م.فهد خالد المخيزيم، إنه على المستوى المحلي وفي ظل الظروف الراهنة يعتبر هذا التصنيف الائتماني جيدا، ويؤكد نجاح خطط واستراتيجيات العمل والجهود التي تبذل في المجالات كافة، للتعامل مع تطورات الأسواق ومستجدات الأوضاع الاقتصادية، بكل مهنية والتزام بالمعايير والضوابط والنظم، سواء منها ما يتعلق بالجهات الرقابية والقواعد والأسس الشرعية التي يوليها «بيتك» أهمية مطلقة، في ظل السعي الدائم لتحقيق أفضل العوائد وتقديم الخدمات والمنتجات المتميزة للعملاء، وخدمة الاقتصاد الوطني.
وشدد المخيزيم على توافر منظومة من السياسات الكفيلة بحماية «بيتك» بشكل مباشر من التداعيات السلبية المترتبة على أزمات الأسواق العالمية، التي تؤثر على السوق المحلي، ومنها الملاءة المالية العالية التي يتمتع بها «بيتك»، وسياسات إدارة المخاطر في ممارسة الأعمال المختلفة، بجانب الأداء المتنوع والمتوازن لمختلف أنشطته، بما يضمن التركيز على جودة الأصول وتحقيق أفضل العوائد بأقل المخاطر، بالإضافة إلى العمل المتواصل من خلال الأبحاث والدراسات وعبر شركة «بيتك» للأبحاث لرصد متغيرات وتطورات حركة الاقتصاد العالمي وأسواقه الرئيسية، بشكل حثيث وعميق.
وأشار إلى أن «بيتك» يأتي في مقدمة المصارف المحلية من حيث مستوى السيولة المتاحة لديه للتمويل، والتي تؤكد قدراته العالية على المساهمة بفاعلية في جهود التنمية وتمويل المشاريع الكبرى، كما أن «بيتك» البنك الأول من حيث حجم الودائع لديه، والأول من حيث الأصول، وفقا لأرقام آخر ميزانية معلنة بنهاية الأشهر التسعة الأخيرة من العام الحالي.
واشار المخيزيم إلى تميز «بيتك» في قطاع خدمات التجزئة المصرفية الذي يمثل قطاعا هاما في السوق الكويتي حاليا ويشهد منافسة متزايدة بين البنوك، مؤكدا أن البنك يضع هذا القطاع في مقدمة أولوياته لمواصلة تطوير حجم أعماله وإيراداته وخدمة مصالح عملائه، حيث يستحوذ على الحصة الأكبر في مجال البطاقات المصرفية وتمويل الأفراد وخدمات السيدات وغيرها، مشيرا إلى الحرص الدائم على الإطار الشرعي الذي تنطلق منه كافة خدماته ومنتجاته ومعاملاته وتفعيله لشعار الأمان والاطمئنان، الأمر الذي جعله عند ثقة عملائه دائما، إضافة إلى الحرص على الابتكار والأسبقية في طرح الخدمات والمنتجات.
وقال إن شعار «العالم بيتك» الذي يعبر عن المدى الذي يضعه البنك لتوسعاته الخارجية المستهدفة خدمة لعملائه ومساهميه، يتحقق بشكل متواصل، وبنجاح كبير من خلال بنوك المجموعة المنتشرة في 3 قارات، والتي تحظى خدماتها ومنتجاتها بقبول ودعم واسعين، على مستوى الأسواق المحلية التي تعمل فيها، والأسواق المجاورة، مما يجعل فرص التوسع أمامها دائمة وكبيرة، مشيرا إلى أن هذه البنوك أصبحت تساهم بشكل كبير في اجمالي الأرباح المحققة، حيث بلغت مساهمتها وفق آخر ميزانية نحو 40٪ من الإيرادات.
ولفت المخيزيم إلى إشادة الوكالة بتوسع «بيتك»جغرافيا، مع ذكر انه من البنوك التي نجحت إقليميا مقارنة بنظيراتها في تنويع الاستثمارات في مناطق ذات أهمية ونمو متوقع مثل تركيا وماليزيا.

فهد المخيزيم

المخيزيم: لدينا منظومة أمان ومصادر قوة فعلية ونحقق أهدافنا الإستراتيجية بنجاح

«الوطني للاستثمار»: استمرار نمو القروض في قطر خلال 2011

قالت شركة الوطني للاستثمار في تقرير عن قطاع البنوك في قطر، ان نمو القروض في قطر استمر عند أعلى مستوى في دول مجلس التعاون الخليجي حيث تبلغ نسبته 22٪ منذ بداية السنة حتى نهاية شهر أكتوبر 2011، وتتركز النسبة الأكبر من نمو القروض في كل من القطاع العام والقطاع العقاري.
وأشار التقرير الى الاحتفاظ برؤية ايجابية بشأن القطاع البنكي القطري، على الرغم من الاعتقاد بأن الأداء الأفضل لأسعار الأسهم والتقييم الأعلى للبنوك القطرية لا ينتج عنه سوى إمكانيات ارتفاع متوسطة لأسعار الأسهم مقارنة بالبنوك السعودية والإماراتية على سبيل المثال.
وقد زادت البنوك القطرية من دخلها التشغيلي بمعدلات نمو متضاعفة في التسعة أشهر الأولى من عام 2011، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع دخل صافي الفوائد مع استمرار انخفاض تكلفة التمويل في قطر، وقد انخفضت أعلى معدلات النمو إلى أدناها، وشهدت جميع البنوك نموا في الأرباح الصافية في التسعة أشهر الأولى من عام 2011 على نحو مشابه لنمو دخلها التشغيلي.
كما تحسنت مؤشرات جودة الأصول بصفة عامة في التسعة أشهر الأولى من عام 2011 مع ثبات أو انخفاض نسب القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض وتزامن ذلك مع ارتفاع معدلات تغطية القروض المتعثرة.
وتوقع التقرير أن تعمل زيادة رواتب الموظفين القطريين (العاملين في القطاع العام وكبرى شركات القطاع الخاص) على تعزيز نمو القروض الاستهلاكية.
كما توقع التقرير أن تنهي جميع البنوك السنة المالية 2011 بنمو مضاعف في الأرباح الصافية (متوسط مجموع يبلغ 23٪)، وستكون قادرة، باستثناء بنك الدوحة، على تكرار تلك الزيادة في السنة المالية 2012 (متوسط مجموع يبلغ 13٪)، ونتوقع ان يظل بنك قطر الوطني الأفضل أداء.

بنك مسقط يطرح صندوقاً للاستفادة من الفرص الاستثمارية بالخليج

أعلن بنك مسقط لادارة الأصول، المدير الاستثماري الرائد في دول مجلس التعاون الخليجي، عن طرح صندوق بنك مسقط لمؤشر ستاندرد آند بورز لدول مجلس التعاون الخليجي وهو صندوق استثمار مفتوح يهدف إلى تشجيع الشركات والمستثمرين على الاستفادة من الفرص الاستثمارية الموجودة في المنطقة وجذب استثمارات أجنبية إلى أسواق الخليج.
وقال الرئيس التنفيذي لبنك مسقط عبدالرزاق بن علي بن عيسى ان البنك يتطلع دائما الى طرح منتجات استثمارية استراتيجية تعزز من مكانة وريادة بنك مسقط في المنطقة، مشيرا إلى ان منطقة الخليج تمتلك مقومات استثمارية عديدة في مختلف المجالات والقطاعات.
وأضاف بن عيسى في تصريح صحافي بالقول: «نعتقد أن المنطقة أمام مرحلة نمو مثيرة للاهتمام من قبل الشركات والمستثمرين سواء في المنطقة أو في العالم، خاصة مع ارتفاع اسعار النفط وقيام الدول الخليجية بتطبيق اجراءات خاصة للسيطرة على التضخم. كل هذه الأمور وارتفاع أعداد السكان يجعلنا متفائلين بالمرحلة المقبلة وإمكانية الاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية. ولذلك طرحنا هذا الصندوق ليلبي احتياجات المستثمرين ويقدم التسهيلات اللازمة وفق أسس ومعايير استثمارية تضمن قدرا كبيرا من العوائد الجيدة للجميع مع اقل نسبة رسوم بالإضافة الي عدم وجود المخاطر المصاحبة لاختيار مدير الاستثمار، وقد حقق المؤشر نتائج ايجابية خلال العام 2010م حيث بلغ اداء المؤشر نسبة 18,5٪ بالمقارنة مع 11٪ حققها مؤشر ستاندرد آند بورز 500».
وأضاف الرئيس التنفيذي لبنك مسقط ان الأسواق الاقليمية الستة في منطقة الخليج لديها قيمة سوقية اجمالية تبلغ 750 مليار دولار بالإضافة إلى أسواق الأسهم وعائداتها والتي يتوقع أن تتضاعف في العام المقبل، لذلك فإن الفرصة متاحة أمام الشركات والمستثمرين للاستفادة من هذه المقومات من خلال التسهيلات والخدمات التي يقدمها صندوق بنك مسقط لمؤشر ستاندرد آند بورز لدول مجلس التعاون الخليجي والذي تم تدشينه مؤخرا ونتوقع ان يحقق نتائج ايجابية ويساهم في نمو وانتعاش أسواق الخليج.

عبدالرزاق بن عيسى

تأجيل جديد لعمومية «الشبكة القابضة» إلى 29 الجاري

قرر مساهمو شركة الشبكة القابضة تأجيل عقد الجمعية العمومية العادية المؤجلة للشركة إلى 29 ديسمبر الجاري للانتهاء من تحويل ملكية بعض الاسهم التابعة لرئيس مجلس الادارة نايف العنزي إلى بعض المساهمين لتزيد ملكيتهم إلى أكثر من 75 الف سهم لكي يتسنى لهم الترشح لعضوية مجلس الادارة.
وقال نايف العنزي خلال الجمعية العمومية العادية للشركة التي انعقدت أمس في وزارة التجارة والصناعة ان العديد من مساهمي الشركة رفضوا الترشح لمجلس الادارة رافضين تحمل المسؤولية التي ستلقى على عاتقهم خلال المرحلة الحساسة المقبلة من عمر الشركة، مشيرا إلى أن الشركة عندما وقعت في هذه المشكلة قررت أن تخاطب الجهات المسؤولة مثل وزارة التجارة وإدارة السوق.
وبين أن الشركة نجحت أمس الاول في الجلوس مع ادارة سوق الكويت للأوراق المالية وتم التوصل إلى تسهيل اجراءات تحويل بعض الملكيات التابعة لرئيس مجلس الادارة نايف العنزي والتي تبلغ 40٪ من أسهم الشبكة إلى بعض المساهمين الذين يوجد لديهم نية للترشح لعضوية مجلس الادارة وبالتالي تنتهي الشركة من هذه الإشكالية.
وفي مداخلة من أحد المساهمين حول تشدد وزارة التجارة في تشكيل مجلس الادارة على الرغم من موافقة ادارة البورصة على نقل الملكيات قال رئيس قسم الجمعيات العمومية في وزارة التجارة بدر الشمري ان التجارة هي التي قامت بدعوة لعقد الجمعية العمومية وذلك حفاظا منها على حقوق المساهمين والسعي بشكل كبير لإعادة التداول على السهم من جديد، ولكن الوزارة تسير على قانون للشركات المساهمة تنص إحدى مواده على عدم ترشح أي مساهم لمجلس ادارة الشركة الا اذا كان هذا المساهم لا تقل ملكيته عن 75 الف سهم.

● أحمد مغربي

نايف العنزي خلال الجمعية العمومية للشركة (قاسم باشا)